رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية

الذين شاركوا في المظاهرات ليس لهم علاقة بقانون المبيعات

بعض القوى السياسية تسعى إلى إثارة البلبلة وندعو رجال الأعمال للتنبه لذلك

صنعاء/سبأ

حمل الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية أحزاباً سياسية في المعارضة مسؤولية الوقوف وراء أعمال الشغب التي حدثت في عدد من المحافظات بذريعة رفض تطبيق قانون ضريبة المبيعات ،واكد الاخ محمد عبده سعيد رئيس الاتحاد في حوار مع وكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ ان الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية يستنكر بشدة الأعمال التخريبية وأعمال التحريض للشارع وإثارة الشغب مشيراً إلى أن هذه الأعمال مدفوعة من قبل بعض الأحزاب السياسية في المعارضة بغرض إثارة القلاقل في البلاد منوها إلى أن الشرائح التي قيل انها شاركت في المظاهرات ليس لها علاقة بالقانون كما انهم ليسوا مكلفين بالضريبة ..وفي مايلي نص الحوار:

-اشير إلى أن من يقوم بالمظاهرات المندرة بقانون ضريبة المبيعات هم من صغار تجار الجملة والتجزئة.

● كيف يرى الاتحاد هذا القانون ..وماهو تفسيركم لما يجرى بشانه؟

– لا شك أن هناك أحزاباً سياسية في المعارضة هم من يقف وراء المظاهرات وأعمال الشغب التي حدثت امس في عدد من المحافظات بذريعة انهم يرفضون قانون الضريبة العامة على المبيعات فالمظاهرات لا يمكن أن تحدث في أكثر من محافظة وفي نفس الوقت دون أن يكون وراءها قوى سياسية تقوم بتحريكها على هذا النحو.

كما أن ما حدث يؤكد أن هناك نشاطات حزبية منظمة وراء هذه التداعيات تسعى لخلق بلبلة في الساحة والإخلال بالسلم الاجتماعي الذي تنعم به اليمن والاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية يستنكر بشدة هذه الاعمال التخريبية واعمال التحريض للشارع وإثارة الشغب لأن هذه الأعمال بالتاكيد مدفوعة من قبل بعض الأحزاب السياسية في المعارضة بغرض إثارة القلاقل في اليمن بصفة عامة والاضرار بعملية السلم الاجتماعي والاستقرار الذي تتمتع به البلاد.

● هناك من يرى ان المظاهرات جاءت بسبب الخلافات بين رجال الأعمال والحكومة حول القانون ما مدى صحة ذلك؟

– أود التاكيد على ان رجال الأعمال حريصون على ترسيخ الاستقرار وتعزيز السلم الاجتماعي وان مطالبهم ورؤاهم في اطار الاتحاد تتم من خلال الحوار المتبادل والتفاهم مع الجهات المعنية في الحكومة بغرض الوصول الى رؤية واضحة بهذا الشان تخدم العملية التنموية بصفة عامة وتحول دون الاضرار بعملية السلم الاجتماعي والاستقرار الذي تتمتع به البلاد. ورجال الاعمال وعلى رأسهم الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية يسعون جاهدين الى ترسيخ الاستقرار وتعزيز السلم الاجتماعي ويؤمنون بأن الحوار المتبادل والتفاهم مع الجهات المعنية في الحكومة هو الحل الوحيد للوصول الى رؤية واضحة بهذا الشان تخدم العملية التنموية بصفة عامة،والاتحاد العام يدعو جميع قطاعات الأعمال والتجارة الى التنبه للمحاولات التي تقوم بها بعض الأطراف السياسية لإثارة البلبلة بذريعة رفض قانون ضريبة المبيعات. ونشدد على اليقظة وتفويت الفرصة على من يحاولون من وراء هذه الأفعال الإخلال بالسلم الاجتماعي.

● هل ثمة رؤية معينة للاتحاد بشأن قانون الضريبة العامة للمبيعات؟

– اتحاد الغرف التجارية يرى أن مثل هذه الأعمال تتم من خلال الحوار مع مصلحة الضرائب ومع وزارة المالية ونحن الآن في حوار.. وثمة تفهم للموضوع بشكل كبير جدا سواء في مصلحة الضرائب أو الجهات الحكومية بشكل عام، لأي أطروحات نطرحها نحن كرجال أعمال، ونصل دائما إلى رؤية مشتركة تخدم الاقتصاد اليمني بعيدا عن أية تصرفات غير مسئولة ولا يمكن ان نفكر لحظة واحدة كقطاع رجال أعمال أن نعمل مثل هذه التجمعات فنحن يهمنا جدا عملية الاستقرار والسلم واذا كان هناك أي مطلب او وجهة نظر لنا فلا شك ان التعامل معها يتم من خلال الحوار إلى أن نصل إلى قواسم مشتركة تخدم الاقتصاد الوطني والتنمية.

● ألا ترون ان ثمة أبعادا سياسية وراء التحركات الأخيرة خاصة وان القانون ليس جديدا كما هو معروف؟

– نعم فقانون المبيعات أقر من مجلس النواب منذ فترة طويلة وليس قانونا جديدا او مستحدثا ..فهو أقر من مجلس النواب الذي فيه ممثلو الشعب وهم ادرى بمصالح الناس وبالتالي عندما يقر مجلس النواب مثل هذا القانون فهو بالتاكيد في صالح البلد والناس كونه يمثل الشعب وأية اقوال تأتي من هنا وهناك هي بلا شك مبتورة ومجرد اجتهادت شخصية فيجب ان نراعي المصلحة العامة ومصلحة الوطن بان نترفع عن هذه الأعمال واستغلال حاجات الناس في جوانب سياسية من قبل جهات وأطراف سياسية شيء واضح خصوصا بعد التحركات التي حصلت مؤخرا. ومن الواضح أن قانون المبيعات استغل من قبل البعض وهذه أشياء معروفة للجميع.

■ محمد عبده سعيد

● إلى أي مدى سيتضرر تجار الجملة والتجزئة من ضريبة المبيعات وما مدى الأضرار التي ستمس المواطن برايكم؟

– يجب أن يعرف الجميع أن هذا القانون لن يصيب فئة صغار التجار لأنه بعيد عن أعمال هؤلاء بشكل كبير جدا فهو يبدأ من منطلق التعاطي مع التجار الذين يتجاوز حجم اعمالهم مبلغ ٥٠ مليون ريال فما فوق ..وكل تجار الجملة والتجزئه هم اقل من هذا المبلغ وبالتالي لن يمسهم لا من قريب ولا من بعيد .

وأود التاكيد على ان تطبيق القانون مقتصر فقط على بعض الفئات من كبار التجار الذين يتعدى دخلهم السنوي الـ ٥٠ مليون ريال ..وبالتالي لا يمكن أن يتضرروا لا من قريب ولا من بعيد.

● بماذا تفسرون إذن ما حدث؟

– ما حدث كما قلت نتيجة لعملية التوصيل والشرح الخاطئ فهذا ينتج مثل هذه الاعمال ومن خلال ذلك يتم استغلال هذا الوضع لأغراض معينة .

● هل تلمحون وجود أبعاد سياسية في ما يجري من أعمال شغب على خلفية قانون ضريبة المبيعات؟

– الأبعاد السياسية واضحة للعيان وأحزاب المعارضة دائما تحب ان تستغل مثل هذه الأشياء للنيل من السلطة والنظام وبالنسبة لنا فقد لمسنا في الفترة الأخيرة خاصة اتجاه الحكومة إلى مشاركة القطاع الخاص بشكل كبير جدا في جميع القضايا التي لها علاقة بالاقتصاد وغالبا ما تشركنا الحكومة في البحث في أية قضايا اقتصادية ومن خلال النقاشات والحوارات التي تتم الآن سواء من خلال الخطة الخمسية او على مستوى الدخول في منظمة التجارة العالمية نلاحظ ان هذا التوجه يترسخ كل يوم .

● كيف تفسرون قيام البعض بالتحريض على هذه الأعمال .. وما مدى صحة أن القانون سيؤدي الى ارتفاع الاسعار؟

– أنا أفسر ذلك بان عملية التحريض الآن من قبل بعض الجهات هي محاولة لإيجاد نوع من البلبلة وشيء طبيعي جدا ان يحاول بعض الاتباع والذين لهم اغراض سيئة استغلالها،وأوكد للجميع أنه لا صحة لاي ارتفاع في الاسعار لأن الأسعار الخارجية حاليا لا ارتفاع فيها، لكن البعض يقولون ان القانون سيؤثر على تجار الجملة والتجزئة تجار الجملة والتجزئة كما قلت بعيدون عن تطبيق هذا القانون لأنه سيمس الشريحة الاعلى من التجار ،والقانون على كل حال اسمه قانون ضريبة المبيعات وليس ضريبة تؤخذ من دخل التجار والذين يزايدون الآن في هذا الموضوع هم مجرد وسطاء في مثل هذه الضريبة ، فهي ليست ضريبة أرباح وانما ضريبة مبيعات..والموضوع باكمله محاولة لخلق حالة من عدم الاستقرار و إيجاد نوع من البلبلة .

كيف ترون أهمية قانون ضريبة المبيعات القانون سيساعد بشكل أو بآخر في عملية التنظيم المحاسبي لرجال الأعمال ، وسيساعد من جانب آخر على تحسين دخل الدولة خاصة ونحن ندرك أن الاقتصاد اليمني حاليا يعتمد بشكل كبير على موارد النفط والذي لن يبقى مورداً دائماً كما هو معروف،وإذن فمن الضروري التفكير في موارد أخرى من ضمنها هذا المورد الطبيعي فالضرائب إحدى الموارد ،وبالتالي نعتقد ان هناك أهمية كبيرة للقانون.. وما يجرى الحديث عنه بشأن أضرار القانون وما سينتج عنه مسائل مبالغ فيها بشكل كبير جدا.

● رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية.. هل من كلمة أخيرة بخصوص هذا الموضوع؟؟

– ما أحب أن أشير اليه في الأخير هو أنه يجب ان نفكر دائما بشكل يخدم الوطن بعيدا عن اية مماحكات سياسية أو نظرات ضيقة أو أشياء في النفس.. ويجب أن تكون نظرتنا لخدمة مصلحة الوطن وخدمة التنمية والحرص على مصالح المواطن بشكل أساسي.

ويجب ان ندرك أننا جميعا في قارب واحد لنعمل من أجل تنمية هذا الوطن. وما عدا هذا فإن باقي الأشياء لن تؤدي إلا الى مزيد من الاختلالات والمشاكل للمواطن خاصة من قبل من يدعون انهم يحمونه.

أكد أن القانون لن يطبق إلا على من تجاوزت أعماله ٥٠ مليوناً

الصهيبي : ٢٧ سلعة وخدمات الكهرباء والمياه والهاتف معفية من ضريبة المبيعات

القانون تأجل تطبيقه لأكثر من ثلاث سنوات حتى يرتب القطاع الخاص أوراقه

الحكومة في طور الحوار مع اللجنة البرلمانية للخروج برؤية واضحة

■ نعمان الصهيبي

أكد الأخ نعمان الصهيبي رئيس مصلحة الضرائب أن قانون الضريبة العامة على المبيعات جاء كبديل لضريبة الانتاج والاستهلاك المطبقة منذ العام ١٩٩١م.

وقال في حوار مع وكالة الانباء اليمنية /سبأ/ أن الضريبة العامة للمبيعات في آلية تنفيذها تهدف إلى تنظيم الآليات بين الإدارة الضريبية والمكلفين الخاضعين للضريبة.

وأوضح ان القانون لن يطبق الا على من تجاوزت أعماله ٥٠ مليون ريال خلال العام .. مؤكداً أن تجار التجزئة والجملة ليس لهم علاقة بالقانون مطلقاً .. ولفت إلى ان القانون قد اعفى ٢٧ سلعة من السلع الاساسية بالإضافة إلى العديد من الخدمات ومنها الكهرباء والمياه والهاتف الثابت من ضريبة المبيعات ، مضيفا ان هذه السلع والخدمات لن يشملها القانون نهائياً لانها معفية اساسا وبالتالي لن يكون هناك أي زيادة.

وقال أن القانون لن يمس التجار الصغار الذين شارك بعضهم في المظاهرات التي شهدتها بعض عواصم المحافظات .. مؤكدا أن القانون لن يضيف أي أعباء إضافية على التجار بالنظر إلى أن أعلى معدل زيادة في أسعار السلع المشمولة بالقانون لن يتعدى نصفا بالمئة .. وفيما يلي نص الحوار :

● في ضوء اللغط الحاصل حول قانون الضريبة العامة على المبيعات .. حبذا لو تحدثونا عن هذا القانون ولماذا يأتي تنفيذه الان؟

– يأتي قانون الضريبة العامة على المبيعات كبديل لضريبة الانتاج والاستهلاك المطبقة منذ العام ١٩٩١م فالضريبة العامة للمبيعات في آلية تنفيذها تهدف إلى تنظيم الآليات بين الادارة الضريبية والمكلفين الخاضعين للضريبة،والقانون لن يطبق الا على من بلغت اعمالهم ٥٠ مليون ريال خلال العام اما تجار التجزئة والجملة فليس لهم علاقة بالقانون مطلقا.

● إلى أي مدى يمكن ان يؤثر القانون على اسعار السلع والخدمات ؟.. وهل سترتفع الأسعار في حال تنفيذ هذا القانون؟

– على العكس تماماً .. فالقانون اعفى ٢٧ سلعة من السلع الاساسية من الضريبة مثل القمح والدقيق والأرز والسكر والزيوت والصابون والحليب والأدوية ومستلزمات التعليم وادوات الطبابه ومستلزمات الطب بشكل عام وكذا الأجهزة الطبية ومنتجات الثروة السمكية بالاضافة إلى العديد من الخدمات ومنها الكهرباء والمياه والهاتف الثابت،وهذه السلع والخدمات لن يشملها القانون نهائيا لأنها معفية اساسا وبالتالي لن يكون هناك اي زيادة ،كما ان القانون لن يمس تجار الجملة والتجزئة الصغار .. والذين قاموا بالمظاهرات ولا يدرون تحت اي مبرر خرجوا .. فالقانون واضح وجلي في هذا الأمر ولا نعرف من اين يأتون بهذه الأشاعات .. يشار إلى ان هناك خلافات بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص التجاري بهذا الشان فيما أعلن بعض التجار انهم يعارضون السياسة الحكومية الاقتصادية حرصا منهم على المواطن كيف ترون ذلك؟

– ليس هناك خلافات بيننا والقطاع الخاص التجاري .. ومن خلال اللقاءات التي نجريها مع القطاع التجاري ممثلا بالاتحاد العام للغرف التجارية ومجلس رجال الاعمال نسعى للوصول إلى صيغة مشتركة وارضية مناسبة لتنفيذ هذا القانون باليات ملائمة ومبسطة .. وبينما نحن في حوارات مستمرة تفاجأنا بما حصل بخروج الناس للتظاهر ورفض القانون في حين ان القانون في تقديرنا لن يضيف اعباء جديدة على التجار ، لكن بعض الاحزاب السياسية ترى أن القانون سيكون ليس له ضرورة في حين ان له اثارا سلبية على التجار والمستهلكين على حد سواء فما رأيكم؟

– القانون من خلال المواد التي تضمنها أعفى الكثير من السلع والخدمات لم يتضمنها اي قانون مماثل مطبق في كل البلدان المحيطه بنا او التي اقتصاداً أقل نموا من اليمن وتجاوز عدد الدول التي طبق فيها القانون ١٣٠ دولة عربية وعالمية ومنها دول أقل نموا من اليمن ، ويعتبر قانون الضريبة العامة على المبيعات او قانون القيمة المضافة احدث تشريع ضريبي في العالم كونه ينظم العلاقة بين الادارة الضريبية والمكلف وينظم علاقة المكلف بنفسه من خلال اعتماده على سجلات ودفاتر حسابية واضحة وفواتير مسلسلة تساعد المكلف من التجار على أداء واجباته امام الادارة الضريبية بسهولة ويسر دون التعرض للمضايقات او الابتزاز وما إلى ذلك.

● هل من مميزات اقتصادية في هذاالقانون وإلى أي مدى عملت الحكومة على مواءمته مع الأوضاع الاقتصادية في اليمن؟

– الميزات التي أضفناها من جانبنا كإدارة ضريبية الآن من خلال الحوارات هي أننا قمنا بإعطاء الصلاحيات للمكلف بربط الضريبة ذاتيا أو طوعيا أو دفعها إلى البنك مباشرة دون وساطة الإدارة الضريبية او ارسال ممثل للضرائب فهذه ميزة ستوفر على المكلف الكثير من الجهد والوقت ايضا.

بعض الأحزاب تحدثت عن وجود خلافات بينكم ورجال الأعمال والقطاع الخاص ما صحة ذلك هذا محض افتراء بدليل أننا لازلنا في اجتماعات مع القطاع الخاص وكبار التجار وممثليهم ونبحث عن آلية مشتركة لتنفيذ القانون ،وهدفنا من اجتماعاتنا بهم خلال الاسابيع الماضية سماع همومهم لأننا نعتبر القطاع الخاص رافداً أساسياً بالنسبة للدولة ويجب الحفاظ عليه وتنميته ، وهذا هدف اساسي للتنمية ونحاول العمل على تجسيد هذا المبدأ ونبحث من وقت إلى آخر عن آليات تطوير في تشريعاتنا بالمشاركة مع القطاع الخاص كما نطلب دائما مساعدتهم لنا اذا واجهنا صعوبات وعقبات في بعض التعليمات او الأنظمة الضريبية التي تفرض على صغار المكلفين.

● إذن ماهي برايكم مميزات هذا القانون اقتصاديا وتشريعيا عندماتعود إلى بنود القانون سنجد ان له مميزات لا توجد في قانون آخر من حيث احتواؤها على العديد من السلع التي تضمنت اعفاءات وخدمات كثيرة جدا بالإضافة إلى ارتفاع حد التسجيل للمكلف ،وهذه ميزة استطيع القول أنها لا توجد في الكثيرمن الدول.. واضرب مثلا على ذلك بقانون ضريبة المبيعات المصري الذي لا يتجاوز فيه حد التسجيل ١٥٠ الف جنيه للمنشآت الصغيرة ولا يتجاوز ١٠٠ الف دولارللمنشآت الكبيرة .. بينما القانون اليمني اعطى حد تسجيل في حدود ٢٦٠ الف دولار وهذا لا يوجد في اي قانون سواء اللبناني اوالاردني او المصري او السوداني، هل تعتقدون ان تنفيذ القانون سيعمل على زيادة معدل الايرادات في جانب الضريبة المحصلة؟

– هدفنا الاساسي من هذا القانون ليس زيادة الايرادات هو تنظيم العلاقة بين الادارة الضريبية والمكلف وجعلها تتسم بالدقة والشفافية والوضوح في الارقام المقدمة من قبل المكلف للادارة الضريبية .. إذ ماهي الفائدة المرجوة من قانون ضريبة المبيعات اولا اذا وجدت العلاقة الواضحة والشفافة بين المكلف الضريبي والادارة الضريبية نستطيع القول أننا أوجدنا مناخا استثماريا نفخر به. ويشجع المستثمرين في الخارج والداخل على الاستثمار في البلد لأن قوانينه الضريبية واضحة فالمستثمر يبحث في بداية الأمر عن قانون الضرائب في البلد .. فاذا كان قانون الضرائب واضحاً في تعامله مع التاجر او المكلف او المستثمر. يصبح هذا القانون من العوامل الاساسية التي تساعده على الدخول و الاستثمار في هذا البلد ، واعتقد ان العلاقة بين الادارة الضريبية و المكلفين بسودها الود والحوار المستمر والتبسيط الدائم بالنسبة للإجراءات بشكل متواصل ، والدليل على ذلك اننا من وقت إلى آخر نصدر تشريعات كان آخرها ربط الضريبة المقطوعة على صغار المكلفين الذين يمثلون ٨٠ في المائة من المكلفين في البلاد مما يوفر عليهم الوقت والجهد.

● بماذا تفسرون ردود الفعل التي حدثت تجاه التوجهات لتنفيذ القانون.

– في تقديري ان ردود الفعل لم تكن منطقية واتسمت بقدر كبير من العشوائية والتعبئة الخاطئة في ما يتعلق بقانون ضريبة المبيعات لأنه في الواقع ليس هناك اية بادة في التعرفة الضريبية او نسبة الضريبة كما يقال ، واعتقد ان ردود الأفعال هذه لم تخل من نزعه سياسية من جهة ومن جهة ثانية فإن البعض من المكلفين يشعر أنه سيكون ملزماً بادارة السجلات والدفاتر والفواتير بنظام ودقة وشفافية أمام كل مرافق الدولة وهذا ما يعتبره التجار تعطيلاً للعمل بينما نعتبره نحن اداة منظمة للعمل التجاري في البلاد.

● هل هناك زيادة سنتطرأ على اسعار السلع جراء تطبيق نظام ضريبة المبيعات؟

– السلع التي ستخضع للضريبة وفقا لهذا القانون هي الكماليات سلع الاستهلاك الترفيهي واقول ان نسبة الزيادة اذا حصلت لن تتجاوز ما بين ١,٥٪ و ٢٪ فقط على السلع التي ستخضع للقانون اذا قدم المكلف بيانات صادقة وصحيحة واضحة.

● برايك هل هناك سلبيات في نظام الضريبة العامة على المبيعات قياسا إلى ماهو معمول به في ضريبة الانتاج والاستهلاك ، لا اعتقد ذلك فالية الضريبة العامة على المبيعات هي بديل لقانون الإنتاج والاستهلاك والنظام الجديد يعتمد على آلية واضحة في التعامل اوعند المنتج بالنسبة للإنتاج المحلي أو عند المنتج الأول بالنسبة للاستيراد في المنفذ الجمركي بينما ضريبة المبيعات تستمر من خلال العلاقة بين المكلف والإدارة في المنفذ الجمركي.

وفي المرحلة الثانية التي يستهدفها هذا القانون بعد قانون الانتاج والاستهلاك تاتي مرحلة أخرى توضح للادارة الضريبية التعامل بين تاجر الاستيراد وتاجر الجملة وهذه حلقة مهمة جدا بالنسبة لنا كإدارة ضريبة نستهدفها على اساس ايجاد معلومات وبيانات واضحة عن نشاط المكلفين في البلد وهذا معمول به في كل بلدان العالم.

● إلى أي مدى ساهم القطاع الخاص في أنجاز القانون بصيغته النهائية وإلى مدى تم مراعاة ظروف القطاع الصناعي المحلي لبراعي القانون أوضاعه؟

– لو رجعت إلى الفترة الماضية ستجد أننا اجلنا العمل بهذا القانون لأكثر من ثلاث سنوات حيث صدر في ديسمبر ٢٠٠١م الا اننا قمنا بتأجيل القانون بناء على الحوار مع القطاع الخاص حتى يستطيع ترتيب أوراقه واستعداده لهذه الضريبة بمسك سجلات وحسابات منتظمه.

● إذن أين هي المشكلة؟

-للأسف الشديد نجد أن المكلف الضريبي والقطاع الخاص في اليمن من وقت إلى آخر لايريد ان يلتزم بالانظمه المحاسبية المعمول بها في العالم وهذا شيء غريب بينما يحدث العكس في كل بلدان العالم وهذا أمر غريب خاصة وأن البلد قادمة على شراكه مع المنظمات العالمية -منظمة التجارة العالمية- وهذا يتطلب من القطاع الخاص الاستعداد لخوض المنافسة مع الأسواق الخارجية .. ولن نستطيع خوض غمار هذه المنافسة الا اذا استعدينا بإمكانياتنا ودفاترنا وتطوير انفسنا ذاتيا حتى نستطيع ان ننافس،و الغريب ان نجد الكثير من الصد والرفض لهذا الجانب دون أي مبرر.

● حدثنا عن المراحل التي مر بها القانون وتعديلاته .. وماهو التميز فيه؟

– عندما قدمت الحكومة المشروع وأحيل إلى البرلمان من خلال الحوار الذي دار في مجلس النواب .. لكن المعارضة الشديدة التي واجهها القانون قضت على اليته وعلى خصائصه التي وجد من اجلها،وبعد ذلك اعيد المشروع من فخامة رئيس الجمهورية، قبل إصداره ، إلى مجلس النواب لإعادة النظر فيه،، وحاولنا جاهدين إصلاح بعض الخلل الذي خرج به القانون لكننا لم نتمكن من إصلاح الخلل كاملا إذ بقت ملاحظات للحكومة لم تتمكن من تمريرها في مجلس النواب،وقد أجل القانون اكثر من مرة بهدف إعطاء فرصة للقطاع الخاص لترتيب أوراقه كما يجب ، وتم تقديم تعديلات مناسبة كانت ضرورية للحفاظ على الهدف الأساسي الذي إنشاء من أجله القانون والتعديلات ، وهذه أقرت من الحكومة وأحيلت إلى مجلس النواب.

والآن الحكومة في طور الحوار مع اللجنة المختصة بمجلس النواب للخروج برؤية واضحة لاقرار هذا القانون مع ملاحظة انه قد شكلت لجان لدراسة القانون من مجلس النواب والحكومة ومجلس الشورى القانون قبل تأجيله في العام الماضي ، ورأت تلك اللجنة تأجيله لمدة عام وإدخال التعديلات المطلوبة من الحكومة قبل نهاية ديسمبر ٢٠٠٤م على أن تحال إلى مجلس النواب لإقرارها.. ورفعت اللجنة تقريرا لفخامة رئيس الجمهورية ووافق عليه وأصدر مجلس النواب بناء على ذلك قرارا بتأجيله لمدة عام حتى بداية يوليو ٢٠٠٥م.

● برأيكم ماهي السلبيات المترتبة على عدم تطبيق هذا القانون في اليمن ؟

– في تقديري أننا إذا لم نطبق قانون الضريبة العامة على المبيعات فستظل التشريعات الضريبية اليمنية متاخرة عن العالم المحيط بنا .. وبالتالي لن نستطيع أن نحقق تقدماً في التشريعات الضريبية مطلقا إذا لم يطبق القانون في موعده المحدد ستفقد اليمن مصداقيتها أمام الأسواق الخارجية والمنظمات المهتمة ، وكذلك ستتأثر تشريعاتنا عموما وتظل تزاول عملها بأساليب التحصيل المتخلفة التي نرفضها نحن والمستثمر و المكلف.

● وهل هناك مكاسب خاصة سيجنيها المواطن بصورة خاصة من القانون؟

– اعتقد أن المكاسب ستتحقق في حال تطبيق القانون رقم ١٩ لعام ٢٠٠١م وتعديلاته المقدمة إلى مجلس النواب .. فتلك التعديلات في حال صدورها ستوفر مبالغ جيدة للخزينة العامة للدولة وبالتالي لن يكون هناك أي تضخم ولن تكون هناك ضرائب خفية يتحملها المواطن من خلال ثبات سعر الصرف للعملة الصعبة .. خاصة والبلد في أمس الحاجة الى إيجاد بدائل للمورد النفطي الذي بدأ ينحسر،والموارد الضريبية تمثل رافدا أساسيا للتنمية في البلد لأن المبالغ التي ستجنيها الإدارة الضريبية وفقا لآلية القانون عند تطبيقه سوف تحقق أيرادات ممتازة تغطي جزءاً كبيراً من احتياجات البلد في التنمية.

المجلس اليمني لرجال الأعمال والمستثمرين يرفض كل أنواع السلوكيات المضرة بالاقتصاد الوطني

صنعاء/سبأ..

وقف المكتب التنفيذي للمجلس اليمني لرجال الأعمال والمستثمرين في اجتماعه أمس أمام ما يقوم به البعض ممن ينتسبون إلى القطاع التجاري من أعمال وسلوكيات غير مسؤولة ، ومحاولة لتهييج الناس والقطاع التجاري والقيام بالمظاهرات تحت مبرر رفض قانون ضريبة المبيعات وإصدار المنشورات غير المسؤولة.

وعبر المجلس في بيان أصدره بهذا الشأن عن رفضه لمثل هذه التصرفات غير المسؤولة وغير المبررة والتي تعبر عن إفلاس وتهرب من المسؤولية الوطنية في معالجة القضايا محل الخلاف مع الحكومة من خلال الحوار البناء والمسؤول والتعاون مع مصلحة الضرائب والتي أبدت كل الاستعداد لإشراك منظمات الأعمال في معالجة وتصحيح الإجراءات الضريبية ولمصلحة القطاع الخاص.

وأضاف البيان أن المجلس اليمني لرجال الأعمال والمستثمرين يدرك اهمية الحوار والشراكة مع الجانب الحكومي لإصلاح كل الجوانب التشريعية والإجرائية ، وبما يخدم تطور الأعمال والاستثمار في البلاد ويرفض كل أنواع السلوكيات المضرة بالاقتصاد الوطني ومتطلبات التنمية.